

السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية بعد الاتفاقيات الإبراهيمية
٢٠٢٠

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

سندس حليم محمد أمين الوائلي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف:

أ . د . محمد ياس خضير

النجف الاشرف

٢٠٢٦م

١٤٤٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم
(سورة المجادلة ١ الآية ١١)

الاهداء

الى خاتم النبيين والمرسلين (سيدنا محمد صل الله عليه واله
وسلم)

الى الروح الذي رحلت دون وداع ابي الغالي...

الى الذي وضع الجنة تحت قدميها الذي بفضل دعائها
تجاوزت الصعاب

(امي الحبيبة)

الى الذي شاركوني بالسراء والضراء (أخواتي العزيزات)

الى الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

(أ. د. محمد ياس خضير)

الى رفاق الدرب وجميع الاحبة والأصدقاء

الباحثة

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، وأعانني على تجاوز ما واجهته من تحديات وصعوبات خلال مراحل إعدادها، ووهبني الصبر والعزيمة لإكمال هذا الجهد العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور (محمد ياس خضير) مشرف الرسالة، لما قدمه من توجيهات علمية رصينة وملاحظات قيمة أسهمت في تطوير هذا العمل وإخراجه بالصورة العلمية المطلوبة، فقد كان لمتابعته المستمرة وحرصه الأكاديمي أثر كبير في إنجاز هذه الدراسة، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا المتمثلة بـ (أ. د. زيد العكلي) ورئاسة القسم وأعضاء الهيئة التدريسية كافة، الذين كان لهم دور بارز في إثراء معارفي العلمية وتنمية قدراتي البحثية طوال سنوات الدراسة، فكانوا خير معين في مسيرتي الأكاديمية.

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها، وما سيبدونه من ملاحظات علمية تسهم في تعزيز قيمتها الأكاديمية، راجياً أن يجدوا فيها ما يستحق الاهتمام.

والله ولي التوفيق.

الباحثة

المخلص

شهدت بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي والشرق المتوسط منذ عام ٢٠٢٠ تحولات جيوسياسية مفصلية وغير مسبقة، تمثلت في هندسة وتوقيع اتفاقيات إبراهيم، هذه الاتفاقيات لم تكن مجرد إجراء دبلوماسي عابر، بل شكلت نقطة تحول استراتيجي فتحت الباب

أمام صياغة نمط جديد من التفاعلات والعلاقات البينية بين الكيان الإسرائيلي وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد انعكست هذه الديناميكيات بشكل مباشر وجذري على فلسفة وعقيدة السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي وأدواتها التنفيذية إزاء المنطقة، إذ انتقل الكيان الإسرائيلي من مربع الاستراتيجية الصامتة القائمة على القنوات الخفية والاتصالات الأمنية غير الرسمية والمحدودة، إلى مرحلة الدبلوماسية العلنية الشاملة، وتأسيس شراكات هيكلية ومؤسسية عابرة للقطاعات، شملت الأبعاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتقنية (السيبرانية)، مما أسهم في إعادة رسم خارطة التحالفات الإقليمية ومحاولة دمج الكيان الإسرائيلي كطرف أصيل في الترتيبات الأمنية للمنطقة.

في ضوء تلك المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية ومعمقة للسياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الاتفاقيات الإبراهيمية، مستهدفةً تفكيك الأهداف الاستراتيجية المعلنة والمضمرة التي يسعى الكيان الإسرائيلي لتحقيقها، والآليات المتعددة التي توظفها لاختراق البيئة الخليجية وتعزيز نفوذها الإقليمي.

وتحاول الدراسة تتبع ومراقبة مسارات العلاقات للكيان الإسرائيلي الخليجية ورصد منسوب صعودها وهبوطها خلال المدة الزمنية الممتدة من (٢٠٢٠-٢٠٢٥) وحتى الوقت الحاضر، وفي السياق ذاته، تسلط الدراسة الضوء على جدلية العلاقة بين الثابت والمتغير في هذه السياسة من خلال رصد أثر التحولات الإقليمية والدولية؛ ولا سيما مقاربات الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات المشتركة، والمصالح الاقتصادية المرتبطة بمسارات التجارة والطاقة البديل، فضلاً عن الدور المحوري والرعائي الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية في تذليل العقبات ودفع مسارات التقارب والاندماج بين الجانبين.

أولت الدراسة عناية خاصة لرصد التحديات الاستراتيجية التي فرضتها التطورات العسكرية والسياسية العاصفة في المنطقة منذ أواخر عام ٢٠٢٣ وحتى عام ٢٠٢٥ وتحديداً حرب غزة وتداعياتها الإقليمية، كمتغير حرج أعاد اختبار متانة هذه العلاقات وحدود تمددها.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، أبرزها: أن الكيان الإسرائيلي حاول بثتي الوسائل استثمار وتوظيف المناخ السياسي الفريد الذي أفرزته اتفاقيات إبراهيم لتحقيق غاياتها الأمنية والسياسية، وفي مقدمتها بناء طوق أمني إقليمي، وتطبيع وجودها كقوة طبيعية في المنطقة دون ربط ذلك بتقديم تنازلات جوهرية في ملف القضية الفلسطينية.

كما أن الاستجابة الخليجية لسياسة الكيان الإسرائيلي حظيت بمستويات أداء متباينة وغير متماثلة، فبينما اندفعت العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين نحو مستويات متقدمة من التنسيق الاستراتيجي والتعاون الأمني، وعقد شراكات اقتصادية واستثمارية ضخمة، ظلت مواقف وسياسات بقية دول المجلس (المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عُمان، ودولة الكويت) محكومة بحسابات بالغة التعقيد، توازن بين متطلبات الأمن القومي، والتحولات الجيوسياسية، والالتزام التاريخي بالثوابت القومية اتجاه حقوق الشعب الفلسطيني.

وتخلص الدراسة في ختامها إلى أن الأحداث الممتدة بين (٢٠٢٣-٢٠٢٥) قد وضعت حداً لفرضية اندماج الكيان الإسرائيلي السلس والمطلق في الساحة الخليجية، حيث أثبتت هذه البيئة أن مسارات التطبيع الإقليمي لا يمكن عزلها بالكامل عن مسارات الصراع العربي للكيان الإسرائيلي وتطورات الميدانية.

قائمة المحتويات	
الصفحة	الموضوع
١٢-١	المقدمة
٣٩-١٣	الفصل الأول الاطار المفاهيمي وتطور السياسة الخارجية للكيان الاسرائيلي
٢٤-١٤	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المقاربة
١٦-١٤	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية المفاهيم المقاربة لها
٢٤-١٦	المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للسياسة الخارجية والنظريات المفسرة لها
٣٩-٢٥	المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية للكيان الاسرائيلي وتطورها إزاء دول مجلس التعاون
٣١-٢٦	المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية للكيان الاسرائيلي ووسائلها
٣٩-٣١	المطلب الثاني : التطور التاريخي للسياسة الخارجية للكيان الاسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
٩٠-٤٠	الفصل الثاني المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي
٦٧-٤٢	المبحث الأول : المحددات الداخلية لطرفي العلاقة واثرها على السياسات الخارجية
٥٦-٤٣	المطلب الأول : المحددات الداخلية لصنع السياسة الخارجية الاسرائيلية
٦٧-٥٧	المطلب الثاني : المحددات الداخلية لاستجابة دول مجلس التعاون لسياسة الكيان الاسرائيلي
٩٠-٦٨	المبحث الثاني : المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي
٧٩-٦٩	المطلب الأول : المتغيرات الاقليمية المؤثرة في سياسة الكيان الاسرائيلي
٩٠-٨٠	المطلب الثاني : المتغيرات الدولية المؤثرة في سياسة الكيان الاسرائيلي
١٣٦-٩١	الفصل الثالث

	السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء دول الخليج العربي بعد عام ٢٠٢٠ وأفاق المستقبل
١١٣-٩٣	المبحث الأول: السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء الدول الغير الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية
١٠٧-٩٥	المطلب الأول: السلوك السياسي للكيان الإسرائيلي إزاء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت
١١٣-١٠٨	المطلب الثاني: السلوك السياسي للكيان الإسرائيلي إزاء دولة قطر وسلطنة عُمان
١٢٦-١١٤	المبحث الثاني: السلوك السياسي للكيان الإسرائيلي إزاء الدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية وأنعكاساتها الإقليمية
١٢٢-١١٥	المطلب الأول : السلوك السياسي للكيان الإسرائيلي إزاء دولة الإمارات ودولة البحرين
١٢٦-١٢٢	المطلب الثاني : الانعكاسات الاقليمية للسلوك السياسي للكيان الاسرائيلي تجاه الدول الموقعة على الاتفاقيات الابراهيمية
١٣٦-١٢٧	المبحث الثالث: مستقبل السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليج العربي
١٣١-١٢٩	المطلب الأول: مشهد استمرار السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي
١٣٣-١٣١	المطلب الثاني: مشهد التراجع في السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليج العربي
١٣٦-١٣٣	المطلب الثالث : مشهد تطور السلوك السياسي الخارجي للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي
١٤١-١٣٧	الخاتمة
١٣٩-١٣٧	الاستنتاجات
١٤٠-١٣٩	التوصيات
١٥٣-١٤١	المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

المخططات

١٩	مخطط (١) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية
----	--

الجداول

٥٩	جدول (١) احتياطي وإنتاج واستهلاك النفط لمجلس التعاون الخليجي للأعوام (٢٠٢٥-٢٠٢٠)
----	--

٦٠	جدول (٢) احتياطي وإنتاج واستهلاك الغاز لمجلس التعاون الخليجي للأعوام (٢٠٢٥-٢٠٢٠)
----	--

٦٢	جدول (٣) نسبة تزايد عدد السكان مجلس التعاون الخليج (٢٠٢٥-٢٠٢٠)
----	--

٦٤	جدول (٤) الصادرات و الواردات السعودية خلال الأعوام (٢٠٢٥-٢٠٢٠)
----	--

٦٥	جدول (٥) الصادرات و الواردات الامارات خلال العوام (٢٠٢٥-٢٠٢٠)
----	---

٧٧	جدول (٦) مؤشرات القوة العسكرية التركية لعام ٢٠٢٢
----	--

المقدمة

المقدمة

شهدت العلاقات بين الكيان الإسرائيلي ودول مجلس التعاون الخليجي تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما عقب توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية عام ٢٠٢٠، التي شكّلت نقطة تحول مهمة في مسار التفاعلات السياسية في شرق المتوسط، فقد أسهمت هذه الاتفاقيات في نقل بعض العلاقات الخليجية- للكيان الإسرائيلي من إطار الاتصالات المحدودة وغير المعلنة إلى مستوى أكثر انفتاحاً شمل مجالات دبلوماسية واقتصادية وأمنية متعددة الأمر الذي انعكس على طبيعة التوازنات الإقليمية القائمة.

وفي ضوء هذه المتغيرات، عمل الكيان الإسرائيلي على توسيع نطاق تحركاتها الخارجية تجاه دول الخليج العربي بهدف تعزيز مكانتها الإقليمية وتطوير شبكة من المصالح المشتركة مع دول المنطقة، وقد تركزت هذه الجهود على تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والطاقة والأمن، فضلاً عن السعي إلى توظيف هذا التقارب في مواجهة عدد من القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها التهديدات الأمنية المشتركة وأمن الممرات البحرية والتحويلات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

ومع ذلك، لم تتخذ جميع دول مجلس التعاون الخليجي الموقف ذاته من الانفتاح على الكيان الإسرائيلي، إذ اتجهت بعض الدول إلى إقامة علاقات رسمية وتوسيع مجالات التعاون الثنائي، في حين فضلت دول أخرى اتباع نهج أكثر تحفظاً يرتبط باعتبارات سياسية داخلية وإقليمية، فضلاً عن استمرار ارتباط ملف التطبيع بمستقبل القضية الفلسطينية، كما حافظت بعض الدول الخليجية على مواقفها التقليدية الراضية لإقامة علاقات رسمية مع الكيان الإسرائيلي، بينما انتهجت دول أخرى سياسة تقوم على التواصل المحدود أو غير المباشر بما ينسجم مع مصالحها الوطنية وحساباتها الاستراتيجية.

وتكتسب دراسة السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أهمية خاصة لكونها تسلط الضوء على التحويلات التي شهدتها النظام الإقليمي في الشرق المتوسط خلال (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، كما تساعد في فهم طبيعة الأهداف التي يسعى الكيان الإسرائيلي إلى تحقيقها من خلال انفتاحها على البيئة الخليجية، والوسائل التي اعتمدتها لتعزيز هذا التوجه،

كذلك تبرز هذه الدراسة حدود التقارب القائم في ظل استمرار التحديات السياسية والأمنية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فضلاً عن التباين في المواقف الرسمية والشعبية تجاه مسار التطبيع ومستقبله في المنطقة.

تُظهر علاقات الكيان الإسرائيلي مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠٢٠ تحولاً مهماً في طبيعة التفاعلات الإقليمية، إذ وُفِّرت الاتفاقيات الإبراهيمية بيئة سياسية أكثر انفتاحاً أتاحت للكيان الإسرائيلي توسيع نطاق حضورها في منطقة الخليج العربي.

وقد استندت هذه السياسة إلى رؤية تقوم على بناء شبكة من المصالح المتبادلة مع عدد من الدول الخليجية عبر مجالات الاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا والأمن، بما يعزز مكانة الكيان الإسرائيلي كفاعل إقليمي مؤثر في الشرق المتوسط، وفي هذا الإطار، ركز الكيان الإسرائيلي على تطوير قنوات التعاون الاقتصادي من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة والطاقة والنقل، كما سعت إلى الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها دول الخليج، ولا سيما في مجالات التمويل والطاقة المتجددة والمشاريع الرقمية، الأمر الذي جعل البعد الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية في المنطقة.

وأن السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاتفاقيات الإبراهيمية بوصفها محاولة لإعادة صياغة العلاقات الإقليمية على أساس المصالح المشتركة والتعاون متعدد المجالات، مع بقاء نجاح هذه السياسة مرتبطاً بطبيعة المتغيرات الإقليمية ومستقبل الصراع الفلسطيني-الكيان الإسرائيلي ومدى قدرة الأطراف المختلفة على إدارة التحديات القائمة في المنطقة.

أولاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من جملة من الاعتبارات العلمية والعملية، ويمكن توضيحها بالآتي:

١- تناولها قضية سياسية معاصرة ترتبط بالتحويلات التي شهدتها منطقة الشرق المتوسط خلال السنوات الأخيرة.

٢- محاولة إسهامها في توضيح ملامح السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الاتفاقيات الإبراهيمية.

٣- الكشف عن المصالح والأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحكم توجه الكيان الإسرائيلي نحو منطقة الخليج العربي.

٤- المساعدة في فهم التأثيرات التي أحدثتها الاتفاقيات الإبراهيمية في بنية العلاقات الإقليمية العربية ومستقبل القضية الفلسطينية.

٥- بحث وتحليل توجهات السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب الاتفاقيات الإبراهيمية.

٦- تحديد العوامل والدوافع التي أسهمت في تنامي اهتمام الكيان الإسرائيلي بمنطقة الخليج العربي.

٧- التعرف على الأدوات والآليات التي استخدمها الكيان الإسرائيلي لتوسيع نطاق علاقاتها مع الدول الخليجية.

٨- تتبع مسار علاقات الكيان الإسرائيلي الخليجية ورصد أبرز التطورات التي شهدتها خلال المرحلة اللاحقة للتطبيع.

٩- استشراف الاتجاهات المحتملة لمستقبل السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

١- إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الخليجية للكيان الإسرائيلي من خلال تقديم رؤية تحليلية للتطورات الراهنة وآفاقها المستقبلية للباحثين وصناع القرار العراقي.

٢- تتبع التغيرات الغير واقعية والوظيفية في التوجهات الدبلوماسية والسياسية للكيان الإسرائيلي تجاه دول الخليج العربية بعد عام ٢٠٢٠، إذا كانت هذه السياسة تمثل تحولاً استراتيجياً جذرياً.

٣- قياس مستوى وحجم الشراكات الناشئة بين الطرفين في المجالات الحيوية، لا سيما التعاون العسكري والاستخباري والتبادل التجاري والتكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات المتبادلة.

٤- قراءة التداعيات المستقبلية لهذه العلاقات على التوازن الجيوسياسي في منطقة الخليج العربي وشرق المتوسط، ومحاولة بناء سيناريوهات مستقبلية لشكل هذا التحالف في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية حتى عام ٢٠٢٥.

٥- دراسة مدى تأثير هذا التقارب الخليجي والكيان الإسرائيلي على مكانة القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون.

ثالثاً: حدود الدراسة

١- الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على بحث وتحليل السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الاتفاقيات الإبراهيمية، مع الاهتمام بدراسة أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والدبلوماسية، وبيان انعكاساتها على طبيعة العلاقات بين الجانبين.

٢- الحدود المكانية

تنحصر الدراسة في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، إلى جانب الكيان الإسرائيلي باعتبارها الطرف الآخر في هذه العلاقات.

٣- الحدود الزمنية

تغطي الدراسة المدة الممتدة من عام ٢٠٢٠، الذي شهد توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية، وصولاً إلى عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٦، مع استشراف المستقبل، تبعاً للإطار الزمني المعتمد في البحث.

رابعاً: إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس يتمثل في:

ما طبيعة التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاتفاقيات الإبراهيمية؟ وما الأدوات التي وظفها الكيان الإسرائيلي لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

١- ما المرتكزات والأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تنطلق منها سياسة الكيان الإسرائيلي تجاه الخليج؟

٢- ما هي الآليات والوسائل التكتيكية والاستراتيجية التي اعتمدت لتطوير هذه العلاقات؟

٣- إلى أي مدى نجحت الاتفاقيات الإبراهيمية في إعادة هندسة العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وبعض دول مجلس التعاون؟

٤- ما هي الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لهذا التقارب على موازين القوى في المنطقة، وعلى مسار ومستقبل القضية الفلسطينية؟

خامساً: فرضية الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها:

إذا تنامي التعاون الناتج عن الاتفاقيات الإبراهيمية بين الكيان الإسرائيلي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي فإنه يسهم في تعزيز حضور الكيان الإسرائيلي سياسياً واقتصادياً وأمنياً داخل البيئة الخليجية، الأمر الذي ينعكس في توجهات السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي وأدواتها في المنطقة، وتتنبق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، أبرزها:

١- يستغل الكيان الإسرائيلي مناخ الانفتاح الدبلوماسي الذي أفرزته اتفاقيات أبراهام لتوطيد نفوذها وتحقيق مكاسب استراتيجية بعيدة المدى في منطقة الخليج..

٢- ساهم التحول في القنوات الدبلوماسية الرسمية في فتح آفاق رحبة للعمل المشترك، متجاوزاً التنسيق السياسي إلى بناء شراكات اقتصادية عميقة ومنظومات تعاون أمني متبادل مع عدة عواصم خليجية.

٣- تُعد الهواجس الأمنية الإقليمية المشتركة وفي طبيعتها التنافس مع طهران والملف النووي الإيراني دافعاً أساسياً وراء تسارع وتيرة التقارب والتنسيق بين الكيان الإسرائيلي وعدد من دول مجلس التعاون.

- ٤- من المتوقع أن تشهد خريطة العلاقات الخليجية-الكيان الإسرائيلي توسعاً أفقياً وعمودياً أكبر، شريطة بقاء المحفزات الإقليمية الراهنة والظروف الجيوسياسية الداعمة لهذا المسار.
- ٥- يرتكز السلوك الدبلوماسي للكيان الإسرائيلي على استراتيجية المسارين، حيث يتبنى نموذج التحالف العلني والشراسة الشاملة مع الدول الموقعة على الاتفاقيات، في حين يعتمد أسلوب الدبلوماسية الهادئة، والتنسيق الاستخباراتي غير المباشر، أو محاولات الجذب الاقتصادي مع الدول التي لم تنضم رسمياً بعد لمسار التطبيع.
- ٦- يتجه مستقبل السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي نحو مؤسسة العلاقات القائمة وتحويلها إلى تحالفات هيكلية مستدامة، مع الاستمرار في الضغط الدبلوماسي والأمني لضم أطراف خليجية جديدة إلى دائرة العلاقات الرسمية، بناءً على التغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية.

سادساً: مناهج الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف البحث، ومن أبرزها:

١- المنهج الوصفي التحليلي

يمثل المنهج الأساس في الدراسة، إذ يُستخدم في توصيف السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وتحليل أبعادها المختلفة، فضلاً عن تفسير العوامل المؤثرة في تطورها بعد الاتفاقيات الإبراهيمية.

٢- المنهج التحليلي

يُوظف هذا المنهج لفهم طبيعة التفاعلات القائمة بين الكيان الإسرائيلي ودول مجلس التعاون الخليجي ضمن إطار النظام الإقليمي في الشرق المتوسط، مع التركيز على تأثير البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار الخارجي.

٣- المنهج التاريخي

يُستفاد من هذا المنهج في تتبع المراحل التي مرت بها علاقات الكيان الإسرائيلي الخليجية، بدءاً من الاتصالات المحدودة وغير المعلنة، وصولاً إلى مرحلة العلاقات الرسمية والتعاون المتنامي بعد عام ٢٠٢٠.

سابعاً: الدراسات السابقة

تم البحث في موضوع دراستنا استناداً لعدة دراسات سابقة

- الدراسات العربية

١- كتاب جاسم يونس الحريري، السياسة الإسرائيلية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط٤، الأردن: دار الجنان، ٢٠١٨ .

موضوع الدراسة: ركزت الدراسة على أهداف ووسائل سياسة الكيان الإسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة، ومراحل تطور هذه العلاقات قبل مرحلة التطبيع الرسمي.

أهم النتائج: تأسيس قاعدة نظرية وتاريخية صلبة لفهم محركات السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه الخليج قبل توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية .

٢- أطروحة دكتوراه رامي قصي عبود، السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١ .

موضوع الدراسة: تحليل وتفكيك منطلقات ومحددات السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دول الخليج العربي منذ عام ٢٠١١ عام التحولات العربية الكبرى.

أهم النتائج: الكشف عن رؤية الكيان الإسرائيلي لمنطقة الخليج من منظور جيوسياسي، أممي، واقتصادي مستجد بعد أحداث ٢٠١١.

وما يميز دارتنا الحالية تحليل انعكاسات على الاتفاقيات سلوك الكيان الاسرائيلي واهدافه الاستراتيجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي مع بيان اوجه التباين في مواقف الدول الخليجية من التطبيع والعلاقات مع الكيان الاسرائيلي.

٣- دراسة استراتيجية فراس عباس هاشم ,اتجاهات الاستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي.

موضوع الدراسة :اتجاهات الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي وآلياتها الحركية في منطقة الخليج العربي باعتبارها تمثل جواراً جغرافياً قريباً للكيان الإسرائيلي.

أهم النتائج: توضيح الآليات السياسية، الأمنية، والاقتصادية التي يوظفها الكيان الإسرائيلي لصناعة قواسم ومصالح مشتركة مع دول الخليج.

٤- رسالة ماجستير ميس فرح محمود حسون، تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢١ .

موضوع الدراسة: تبعات وانعكاسات تنامي العلاقات والتقارب الخليجي للكيان الإسرائيلي على القضية الفلسطينية وعلى النظام الإقليمي العربي ككل.

أهم النتائج: إبراز التأثيرات السلبية والارتدادات السياسية والاستراتيجية للتطبيع والتقارب الخليجي - للكيان الإسرائيلي على مستقبل ومكانة القضية الفلسطينية.

تتميز دراستنا الحالية بأنها تتناول السياسة الخارجية للكيان الاسرائيلي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد اتفاقيات ابراهام ٢٠٢٠، وهي مرحلة شهدت تحولات جوهرية في طبيعة العلاقة الخليجية- الكيان الاسرائيلي من الاتصالات غير الرسمية والتعاون المحدود الى اشكال اكثر علنية من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني.

٥- دراسة تحليلية مكرم السعدي واخرون اتفاقيات أبراهام وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي.

موضوع الدراسة: البُعد الاستراتيجي الحركي للاتفاقيات الإبراهيمية (٢٠٢٠) ودورها في إعادة تشكيل وهندسة الجغرافيا السياسية للكيان الإسرائيلي في منطقة الخليج.

أهم النتائج: كشف السعي للكيان الإسرائيلي لهندسة نفوذ جيوسياسي مباشر ودائم في منطقة الخليج العربي مستغلاً غطاء الشراكات البراغماتية .

وتتميز دراستنا الحالية تناولها مدة زمنية حديثة شهدت تطورات اقليمية ودولية متسارعة ولا سيما تداعيات الحرب على غزة، والتحديات الأمنية الاقليمية، الذي جعلها اكثر ارتباطاً بالواقع السياسي الراهن.

- الدراسات المترجمة

١- ديفيد مباكوفسكي ونعومي فليشمان، الاتفاقات الإبراهيمية بعد عامين: تقييم مسارات التطبيع وفرص المستقبل، واشنطن: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٢.

موضوع الدراسة: بحثت في كيفية تحول الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي من العلاقات السرية إلى العلنية الشاملة في مجالات الأمن والدفاع الجوي المشترك.

أهم النتائج: خلصت الدراسة إلى أن سياسة الكيان الإسرائيلي نجحت في تحويل التطبيع من بعده الدبلوماسي إلى بعد جيوسياسي وعسكري.

٢- رافائيل كوهين وآخرون، الآثار الأمنية والإقليمية للاتفاقيات الإبراهيمية في الشرق الأوسط، كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠٢٣.

موضوع الدراسة: ركز الكتاب على تحليل المنظور الكيان الإسرائيلي للاتفاقيات كأداة لإعادة صياغة عقيدة الأمن القومي للكيان الإسرائيلي إزاء منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٢٠، واستشراف فرص بناء شبكة أمان إقليمية متعددة الأطراف.

أهم النتائج: بينت النتائج أن السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تعتمد على الاقتصاد التكنولوجي والأمن السيبراني كأدوات قوة ناعمة لتثبيت أقدامها في الخليج.

٣- إيمانويل ديفو بالاشتراك مع باحثين غربيين، دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم: إعادة صياغة التوازنات الإقليمية، باريس/بيروت: مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢١.

موضوع الدراسة: سعت إلى تتبع أبعاد الاختراق الدبلوماسي للكيان الإسرائيلي لمنطقة الخليج، ومحاولة فهم ما إذا كان هذا التقارب يمثل تحولاً جذرياً في بيئة الشرق الأوسط أم أنه مجرد تكتل مرحلي تحكمه مخاوف مشتركة.

أهم النتائج: انتهت الدراسة إلى أن الكيان الإسرائيلي تدير سياستها الخارجية تجاه الخليج عبر استراتيجية التطبيع المتمايز أو متعدد السرعات.

٤- مارك لينش وآخرون، الشرق الأوسط الجديد بعد عام ٢٠٢٠: ديناميكيات الصراع والتحالفات، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٢.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة التحول في توجهات السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي من التركيز التقليدي على دول الطوق مصر والأردن إلى التمدد الاستراتيجي نحو عمق الخليج العربي.

أهم النتائج: أكدت الدراسة أن توجه الكيان الإسرائيلي نحو الخليج أصبح ركيزة أساسية في سياستها الإقليمية، حيث يسعى الكيان الإسرائيلي للفصل بين مسار التطبيع الخليجي ومسار الصراع الكيان الإسرائيلي - الفلسطيني.

- الدراسات الاجنبية

1- The Abraham Accords and Israel-UAE Normalization: Shaping a New Middle East.

موضوع الدراسة: ركزت الدراسة على تحليل أبعاد السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه دولة الإمارات كقائدة لموجة التطبيع الخليجي بعد عام ٢٠٢٠.

أهم النتائج: خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي نجحت في تحويل المخاوف الأمنية المشتركة إلى أرضية صلبة لبناء تحالف أمني ودبلوماسي علني.

2- Taylor & Francis: Israel and the Gulf monarchies: a new Regional Security Complex or just complex regional security?

موضوع الدراسة: ناقشت فرضية هل تسعى سياسة الكيان الإسرائيلي إلى بناء منظومة أمنية إقليمية متكاملة.

أهم النتائج: أكدت النتائج أن الكيان الإسرائيلي تسعى عبر طاقتها الدبلوماسية إلى إعادة تعريف توازن القوى الإقليمي عبر تجاوز الصيغة التقليدية للصراع عربي - الكيان الإسرائيلي وإحلال معادلة جديدة تقوم على محور الدول المستقرة ضد المحاور التوسعية أو الفصائل المسلحة.

3- Jonathan Fulton The Gulf Between Israel and the Gulf Cooperation Council States: Atlantic Council ،2021.

موضوع الدراسة: ركزت الدراسة على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الكيان الإسرائيلي ودول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الاتفاقيات الإبراهيمية.

أهم النتائج: توضح فرص التعاون والتحديات التي تواجه العلاقات بين الجانبين

